السياسية الفلسطينية، كافة، على انه سيترتب على قرار الرئيس الاميركي تجميد جهود السلام وتعزيز قوى التطرف في المنطقة. وفي هذا السياق، أكد صلاح خلف «ان الولايات المتحدة [الاميركية] تعرف اننا أعطينا كل ما يمكننا اعطاؤه في هذا الشأن. ان تعليق الحوار لا يحل المشكلة، وانما يجعلها تستمر» (**النهار**، بيروت، ٢١/٦/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، أكدت أوساط عربية مطلعة ان قرار تعليق الحوار كان متوقعاً، ليس بسبب العملية الفدائية البحرية، «وانما لأن واشنطن أدركت ان م.ت.ف. قدّمت اليها أقصى ما تستطيعه وهي [المنظمة] تنتظر الآن ان تجني ثمار ما قدّمته. ولهذا، فان قطع الحوار، في هذه اللحظة، يجعل الولايات المتحدة [الاميركية] في منأى من أي التزام تجاه المنظمة، وبالتالي تجاه الاطراف العربية، التي سعت الى ذلك الحوار ودعمته» (معتز ميداني، **الموقف العربي**، نيقوسيا، ٢٥/٦/١٩٩٠).

وثمّة من حدّد ثلاثة دروس ينبغي الاستفادة منها من تعليق الحوار: «الاول، هو ان الولايات المتحدة [الاميركية] لا تتحرك في الشرق الاوسط الاّ بمقدار ما تتأثر مصالحها، سلباً أو ايجاباً. والحال، ان مصالح واشنطن لم تكن خلال الفترة الماضية موضع تهديد. والثاني، ان الجانب العربي لم يحقق في صفوف أطرافه، من التضامن، ما يحدث تبدّلاً نوعياً في ميزان القوى لمصلحته. والثالث، انه لم يبق للعرب الاّ أنفسهم. لقد اصبحوا، فعلاً، بلا حلفاء، ولا سبيل لهم الاّ الاعتماد على قدراتهم الذاتية» (عصام نعمان، **الشرق الاوسط**، ٢٤/٦/١٩٩٠).

وبلا ريب، ان القيادة الفلسطينية لا تودّ من جهتها ان تؤدي التطورات الى وقف حوارها مع واشنطن، على الرغم من ملاحظاتها الكثيرة حول نجاعته واحتمالات تطوره؛ لكنها، في المقابل، لن توافق على الابتزاز الاميركي الذي يشكّل تدخّلاً سافراً في شؤونها الداخلية. وعليها مواجهة هذا الابتزاز من منطلق ان «الحوار ليس مصلحة فلسطينية فقط، بل هو مصلحة اميركية اساساً، وهو احد مداخلها الهامة الى المنطقة، واحد أبرز مظاهر دورها في البحث عن تسوية للأزمة الشرق أوسطية» (سعادة سوداح، **فلسطين الثورة**، ١٠/٦/١٩٩٠).

حكومة الليكود

بوصول الليكود الى سدة الحكم في اسرائيل، في الفترة ذاتها التي علّقت الادارة الاميركية حوارها مع م.ت.ف. ترتسم معالج جديدة. فالحكومة الاسرائيلية الجديدة، حسب المنظور الفلسطيني، هي «حكومة حرب». بل ان بعض الاوساط ذهب الى حدّ اعتبار فوز شامير بتشكيل الحكومة الاسرائيلية بمثابة «اعلان الحرب على المنطقة، وللاعتداء على الدول العربية وللتوسّع الاستيطاني» (**الشرق الاوسط**، ١٠/٦/١٩٩٠؛ و**فلسطين الثورة**، ١٧/٦/١٩٩٠).

وتناولت الصحافة الفلسطينية تلك الحكومة بالتشريح والنقد، فرأت انها «تضمّ بين مناصبها غلاة اليمين والعنصرية ودعاة الحرب والتهجير، وانها تضع على جدول أعمالها قمع الانتفاضة في الاراضي المحتلة... وقبر أي احتمال للسلام في المنطقة» (**الهدف**، دمشق، ١٧/٦/١٩٩٠).

وبالاجمال، يمكن القول ان الأوساط السياسية الفلسطينية، بشكل عام، رأت ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستعمل على تحقيق النقاط التالية: تكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة؛ والعمل على انهاء الانتفاضة؛ ورفض أي دور لـ م.ت.ف. في عملية السلام؛ ورفض الدولة الفلسطينية ومبدأ مبادلة الارض بالسلام؛ والعمل على ايجاد حل مؤقت، أو نهائي، لـ «مشكلة فلسطينيي الضفة وقطاع غزة» على ألاّ يتعارض مع استيطان المهاجرين الجدد في أي مكان من الاراضي المحتلة، واستثناء فلسطينيي القدس الشرقية من العملية السياسية، أيّاً كان نوعها.

وأياً تكن توجهات الحكومة الاسرائيلية، فان المرحلة المقبلة باتتْ حُبلى بالمفاجآت، والاحتمالات المفتوحة على الاتجاهات كافة.

سميح شبيب